

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهورنا الشريف هذا، القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بتطوان في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

*

* *

قانون تنظيمي رقم 21.16

يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11

المتعلق بالأحزاب السياسية

المادة الأولى

يتم بالمادة 32 المكررة التالية القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) كما وقع تميمه وتغييره بالقانون التنظيمي رقم 33.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.89 بتاريخ 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015) :

«المادة 32 المكررة. - إذا تعلق الأمر بأحزاب سياسية منتمة لتحالف الأحزاب السياسية المشار إليه في المادة 55.1 من هذا القانون التنظيمي، فإنها تستفيد من الدعم المنصوص عليه في المادة 32 أعلاه وفق القواعد المبينة فيما إذا استوفى التحالف الشروط المقررة في المادة 32 نفسها. ويوزع المبلغ الراجع للتحالف بالتساوي فيما بين الأحزاب السياسية المؤلفة له.»

المادة الثانية

تغير وتتم على النحو التالي أحكام المواد 36 (الفقرة الأولى) و37 (الفقرة الأولى) و43 (فقرة ثالثة مضافة) و45 و55.1 (الفقرة الأولى) من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 29.11 :

ظهير شريف رقم 1.16.119 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهورنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و50 و85 و132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 1013.16 الصادر في 29 من شوال 1437 (3 أغسطس 2016) الذي صرح بمقتضاه : «بأن القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 33.15، ليس فيه ما يخالف الدستور.»

«يسترد الحزب المعني الحق في الاستفادة من التمويل العمومي
«ابتداء من التاريخ الذي يثبت فيه لدى الجهة المكلفة بصرف التمويل
«العمومي تسوية وضعيته تجاه الخزينة.

«المادة 55.1 (الفقرة الأولى). - يمكن لحزبين سياسيين أو أكثر أن
«تؤلف تحالفا فيما بينها بمناسبة انتخابات أعضاء المجالس الجماعية
«والمجالس الجهوية وانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويسري التحالف
«على الصعيد الوطني. ولا يجوز لحزب سياسي أن ينتهي إلى أكثر من
«تحالف واحد برسم نفس الانتخابات.»

«المادة 36 (الفقرة الأولى). - يقسم المبلغ الكلي لمساهمة الدولة
«المشار إليها في المادة 34 أعلاه على النحو التالي :

«- حصة أولى جزافية توزع بالتساوي فيما بين الأحزاب السياسية
«المعنية :

«- حصة ثانية يراعى في توزيعها عدد الأصوات التي يحصل عليها
«كل حزب أو تحالف الأحزاب السياسية المشار إليه في المادة 55.1
«من هذا القانون التنظيمي على الصعيد الوطني وعدد المقاعد
«التي يفوز بها كل حزب أو كل تحالف على الصعيد نفسه.

« المادة 37 (الفقرة الأولى). - يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح من
«السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة
«بالمعدل والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية المبلغ المخصص للحصة
«الجزافية المشار إليها في المادة 36 أعلاه. كما يحدد كيفيات توزيع
«المبلغ المخصص للحصة الثانية المشار إليها في المادة 36 نفسها
«وطريقة صرفه.

«المادة 43 (فقرة ثالثة مضافة). - يجب على كل حزب سياسي أن
«يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة
«التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34 أعلاه.

«المادة 45 .- يتولى المجلس الأعلى للحسابات
«..... في تمويل حملاته الانتخابية.

«إذا تبين للمجلس الأعلى للحسابات بأن المستندات المدلى بها من
«لدى حزب سياسي في شأن استعمال مبلغ مساهمة الدولة الممنوح
«له برسم حملته الانتخابية لا تبرر، جزئيا أو كليا، استعمال المبلغ
«المذكور. طبقا للغايات التي منح من أجلها، أو إذا لم يدل الحزب المعني
«بالمستندات والوثائق المثبتة المطلوبة، أو إذا لم يرجع إلى الخزينة
«كل مبلغ لم يستعمله من المساهمة الممنوحة له، يوجه الرئيس
«الأول للمجلس الأعلى للحسابات إلى المسؤول الوطني عن الحزب
«إنذارا من أجل إرجاع المبلغ المذكور إلى الخزينة أو تسوية وضعيته
«الحزب خلال أجل ثلاثين يوما من تاريخ الإنذار.

«إذا لم يقم الحزب المعني بالاستجابة لإنذار الرئيس الأول
«للمجلس الأعلى للحسابات، داخل الأجل المحدد في الفقرة أعلاه،
«يفقد الحزب، بحكم القانون وبكيفية فورية، حقه في الاستفادة
«من التمويل العمومي المقرر في هذا القانون التنظيمي إلى حين تسوية
«وضعيته تجاه الخزينة، وذلك دون الإخلال باتخاذ التدابير
«والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.